المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
الوزير
65 س 3

الرباط في 4 نونبر 2014

إلى السادة

- الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف؛

- وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية.

الموضوع: حول تسهيل مهام الأعوان المكلفين بمزاولة شرطة الملك العام البحري.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

و بعد،

لا يخفى عليكم أهمية الملك العام البحري كثروة وطنية تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، سواء من حيث خلق أنشطة اقتصادية ترفع من الناتج الداخلي الخام أو من حيث حجم اليد العاملة التي يشغلها هذا القطاع.

وبالنظر للدور الهام الذي تلعبه شرطة الملك العام البحري في محاربة كل أشكال الاستغلال الغير القانوني لثروات الملك العام البحري، والذي بات يشكل ظاهرة مقلقة تهدد هذا المجال وتعيق الدور المتوخى منه كرافعة للتنمية الاقتصادية لبلادنا.

فاني أهيب بكم الحرص مستقبلا على تسهيل مأمورية الأعوان والموظفين القائمين بمهام شرطة الملك العام البحري، وتقديم يد المساعدة لهم أثناء مزاولتهم لمهامهم في مجال المراقبة وضبط المخالفات المرتبطة بالملك العام البحري، وفق ما يقتضيه القانون، مع موافاتي بما قد يعترضكم من صعوبات في الموضوع. **والسلام.**

وزير العدل والحريات
المصطفى الرميد